

بيان الوفد الليبي أمام الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الدول الأطراف

في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية

لاهاي 2-6 ديسمبر 2013

السيد الرئيس،

السيد المدير العام،

السيدات والسادة أعضاء الوفود الموقرين،

في البداية لا يسعني إلا أن أتقدم إليكم باسم وفد ليبيا بالتهنئة على انتخابكم رئيساً لدورة مؤتمر الدول الأطراف الثامنة عشرة، وإن اختياركم لهذه الرئاسة لهو دليل على ما تتحلون به من خبرة وكفاءة. كما نود أن نهنيء أعضاء المكتب المنتخبين لهذه الدورة. ولا يفوتنا في هذه المناسبة أن نعرب عن بالغ التقدير للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية السيد أحمد أزمتجو، ولكافة موظفي الأمانة الفنية على جهودهم الرامية إلى تحقيق أهداف الاتفاقية، الأمر الذي نصبو إليه جميعاً. ويسرنا أن نتوجه بخالص الشكر إلى سعادة السفير السيد بيتر جوسن على قيادته الناجحة لدورة المؤتمر السابقة.

السيد الرئيس

من منطلق الحرص الكامل على الوفاء بالتزاماتها تجاه المجتمع الدولي، وإذ تضع في اعتبارها مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بحفظ السلام والأمن الدوليين، فإن دولة ليبيا تجدد التأكيد على احترامها الكامل للمواثيق والمعاهدات الدولية التي وقعتها والتي من ضمنها اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ومن هنا كانت بلادنا قد تعهدت بالتخلص الكامل من المخزون المتبقي لديها من الأسلحة الكيميائية، وهي تولي اهتماماً متميزاً لهذا التعهد ولا تدخر جهداً في القيام بما يتعين عليها فعله من أجل الوفاء به، إثباتاً لمصداقيتها أمام العالم. ولا يخفى على أحد أن البلاد في المرحلة الإنتقالية تمر بظروف راهنة تُفضي إلى العديد من الإنعكاسات. وقد كان من الطبيعي لهذه الظروف الإستثنائية أن تلقي بظلالها، بشكل أو بآخر، على سير الأعمال بمؤسسات الدولة. إلا أنه وبالنظر إلى كون الملف الكيميائي مصنف من قبل دولة ليبيا ضمن الأولويات التي يجب التعامل معها، لذلك فقد توخّت السلطات الوطنية المعنية منتهى الحرص بغية التعامل المُجدي مع الصعاب والتحديات الناشئة على خلفية الظروف الأنفة الذكر، وقد بُذلت جهود كبيرة من أجل تقصّي وإيجاد أنسب السبل والحلول، بما يضمن فعالية التدابير للتغلب على التبعات المؤثرة على تنفيذ الخطة المفصلة الخاصة بتدمير المخزون الكيميائي. وقد تمت المراهنة في هذه الأثناء على الإجراءات الكفيلة بضمان التقيد بالأجال التي ينبغي بحولها إتمام التدمير وفقاً لمقتضيات تلك الخطة. وخلال جلسة الثلاثاء بعد الظهر سيتناول الوفد الليبي خلال استعراضه للتقدم المحرز تفاصيل تلك الإجراءات. ونود الإشارة في هذه الأثناء إلى أن أنشطة التدمير تجري حالياً بانتظام وعلى نحو اعتيادي في موقع الرواغة،

ولا تفصلنا إلا فترة وجيزة لكي تصبح ليبيا خالية تماما من أي وجود للأسلحة الكيميائية. إن هذا الإنجاز هو ثمرة الجهود المتواصلة التي ما فتئت السلطات الوطنية تبذلها من أجل إحراز التقدم المنشود على هذا الصعيد. ومن المؤكد أن هذا الإنجاز يعكس أيضا المردود المتميز للمساندة اللوجستية والتقنية المسداة من الدول الأطراف الداعمة للبرنامج الخاص بالتخلص من الأسلحة الكيميائية في ليبيا. وقد جاء في هذا السياق الإتفاق الإطارى المبرم بين وزارتي الخارجية في ليبيا والولايات المتحدة، ليشكل أحد الروافد الأساسية المجسدة لهذا التعاون. وكذلك هو الشأن بالنسبة لما تم مع الجانب الكندي والجانب الألماني فيما يتعلق بتجسيد التعاون المشترك معهما في ذات الإتجاه. وتعمل الهيئة الوطنية وممثلة ليبيا الدائمة لدى المنظمة على متابعة تنفيذ الإتفاقات ذات العلاقة على المستوى الوطنى، وهما عاكفتان على توصلهما الوثيق مع ممثلي هذه الدول ومتعاقدتها ومع الأمانة الفنية كأحسن ما يكون التعاون البناء في تسيير مفردات العمل الموجه لتنفيذ مشروع تدمير الذخائر الكيميائية. ولا يفوت الوفد الليبي بهذه المناسبة أن يجدد عميق تقديره للمبادرات المقدمة من تلك الدول في المجال الأنف الذكر، وفي ذات الوقت يود أن يثمن ما تُبديه الأمانة الفنية و رئيسها من حسن التعاون في ذات الخصوص.

السيد الرئيس،

إن دولة ليبيا إذ تتبنى المقاصد النبيلة في الإتفاقية، فهي تُلقي بكامل الثقل إلى الإسهام الفاعل في تحقيق هذه المقاصد، وتعمل من أجل دعم رسالة المنظمة، وقد أصبح العالم الآن في وضع أفضل من حيث التهديدات الكيميائية. وانطلاقا من الإيمان الراسخ بالدور الفاعل للتعاون الدولي، لجهة كونه يُعد استثمارا في مجال القضاء الكامل على الأسلحة الكيميائية ومحاربة انتشارها، لذلك فإن ليبيا إذ توصل جهودها للمضي قدما في تنفيذ مراحل العمل ضمن برنامجها الخاص بتدمير باقي مكونات المخزون الكيميائي لديها، فهي ترى في المساندة الدولية الوجه الإيجابي الذي تراهن عليه في هذا السياق، لذلك فإنها تأمل في أن تظل هذه المساندة هي الرافد المُعين لها في مسار التوصل إلى الإنتهاء الكامل من تدمير باقي مفردات هذا المخزون ضمن الأجال المحددة.

السيد الرئيس،

إن فوز منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بجائزة نوبل للسلام هو بلا شك شرف كبير لها. استحقاق جاء عن جدارة، تتويجا لجهودها الرامية إلى الإسهام في ترسيخ السلام والإستقرار في العالم، و جاء تتويجا للأهداف التي حققتها هذه المنظمة بدبلوماسية هادئة طيلة ستة عشر سنة، وللعمل الدؤوب الذي أنجزته الأمانة الفنية في تلك الأثناء باقتدار وحرفية. فضلا عن كل ذلك فإن هذا التتويج يعتبر أيضا فخرا لكل من ساهم بشكل أو بآخر في تلك الجهود من الدول الأطراف.

إن هذه الجائزة تعني الكثير، ذلك أنها ستساعد على تعزيز الصبغة العالمية لمعاهدة الأسلحة الكيميائية، وقد تحقق على صعيدها تقدم ملحوظ بين دورتي المؤتمر بانضمام سوريا والصومال إلى الإتفاقية. وهذا شيء هام لأن انضمام أي دولة للإتفاقية يضيف خطوة متقدمة إلى الأمام على صعيد تنفيذ برامج الإلغاء الكامل للأسلحة الكيميائية، والاستبعاد الكلي لأي إمكانية لاحتيازها أو استخدامها مجددا في أي مكان من العالم. لذا فإنه لم يبق أمام الدول التي لم توقع أو لم تصدق على الإتفاقية إلا المسارعة إلى أن تفعل ذلك دون المزيد من الإبطاء.

إن التدمير الكامل والمتحقق منه لكافة مخزونات الأسلحة الكيميائية في العالم يُعدّ أمراً على جانب كبير من الأهمية، باعتباره خطوة متقدّمة على المسار الصحيح الذي يُؤمل منه أن يُؤدّي بشتى أنواع وسائل الدمار الشامل الأخرى من نووية وبيولوجية إلى الإلغاء الكامل، حتى يغدو العالم خال من الأسلحة الفتاكة، بما يساعد على تثبيت دعائم السلام العالمي.

و يبذل المجتمع الدولي جهوداً ملحوظة من أجل تحقيق هذا الهدف المنشود الذي تتطلّع إليه الغالبية العظمى من دول العالم، غير أن هذه الجهود للأسف ما انفكت ترتطم بعقبات وعوائق من حين إلى آخر، الأمر الذي يستدعي وجوب التحلّي بضوابط الحياد والموضوعية في التعامل مع مسائل نزع السلاح ومن دون تمييز. ويجب الوقوف على نفس المسافة من جميع الأطراف حتى تكون كلها خاضعة للتشريعات الدولية ممثلة لأحكامها، من دون أن يكون هناك كيان خارجاً على القانون ويتمادى في رفض إخضاع منشآته النووية والكيميائية للرقابة الدولية.

إن التحوّل إلى عالم خال من أسلحة الدمار الشامل هو أمل عظيم يجدر بجميع الدول أن تدعم الجهود المبذولة لتحقيقه، لأن دعم المبادرات الإيجابية والعمل على إنجازها هو حجر الزاوية في إرساء أرضية الخروج من دائرة التوتّر إلى حيز الإنفراج، لذلك فإن منطقة الشرق الأوسط ينبغي أن تكون خالية من الأسلحة النووية ومن باقي أسلحة الدمار الشامل الأخرى، وإن الحيلولة دون ذلك هو تفويض لمساعي بناء الثقة وإحلال سلام عادل في الإقليم، ما سيكون له انعكاساً سلبياً على مستوى السلم والأمن الدوليين.

ختاماً، السيد الرئيس، أشكركم كما أشكر الجميع على حسن الإصغاء وأرجو أن يعامل هذا البيان كوثيقة رسمية من وثائق المؤتمر.